الأمم المتحدة

A/HRC/22/G/7

الجمعية العامة

Distr.: General
11 March 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

يشرّفني أن أوجّه اهتمامكم بصورة عاجلة إلى قضية تثير قلقاً بالغاً لدى حكومة سري لانكا تتعلق بدعوة وزعتها في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ منظمة غير حكومية معتمدة لدى مجلس حقوق الإنسان، هي منظمة رصد حقوق الإنسان، تتعلق بعرض فيلم وثائقي من إنتاج القناة ٤ بعنوان "منطقة حظر إطلاق النار: ميادين القتل في سري لانكا"، وقد تولّت تنظيم العرض منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمهرجان والمنتدى الدوليان للأفلام المتعلقة بحقوق الإنسان – جنيف، وذلك في القاعة رقم ٢٣ (XXIII) بقصر الأمم في ١ آذار/مارس ٢٠١٣.

وتودّ حكومة سري لانكا تقديم هذه الرسالة بشأن الفيلم المقترح عرضه داخل مبنى الأمم المتحدة في إطار الأحداث الجانبية للدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان:

١- ما سيُعرض هو الجزء الثالث من فيلم من إنتاج القناة ٤ أثار جدلاً كبيراً ويروي قصة لا مصداقية ولا أساس لها ولا دليل عليها.

٢- إن الموقف الثابت الذي تتمسك به حكومة سري لانكا فيما يخص الفيلم الأصلي للقناة ٤ والجزء الأول المكمل له، قد جرى الإعراب عنه في عدة بيانات ونشرات صحفية، بما في ذلك ما صدر عن البعثة الدائمة لسري لانكا في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وتجدر الإشارة إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ الصادر في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، والذي ينظم العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ينصّ في الفقرة ٥٧(أ) على تعليق وسحب المركز الاستشاري لهذه المنظمات. فبموجب هذا القرار، تتضمن الأسباب الداعية إلى التعليق جملة أمور منها على وجه الخصوص قيام هذه المنظمات سواء مباشرة أو عن طريق المرتبطين بها أو الممثلين لها المتصرفين باسمها، بإساءة استعمال مركزها بشكل واضح من خلال الانخراط في مزاولة نمط من الأفعال المناقضة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما في ذلك القيام بأفعال لا مسوّغ لها أو ذات دوافع سياسية ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة بشكل يتعارض مع تلك المقاصد والمبادئ.

٤- إن الفيلم المزمع عرضه هو الثالث ضمن سلسلة من الأفلام التي يسّرت إنتاجَها منظماتٌ غير حكومية معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الثاني ضمن سلسلة من الأفلام التي عُرضت في مبنى الأمم المتحدة بالتزامن مع جلسات المجلس التي تُستعرض فيها حالة سري لانكا. (فقد تولت منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١١ تنظيم عرض الفيلم الثاني للقناة ٤ المعنون "ميادين القتل في سري لانكا" داخل مبنى الأمم المتحدة، وذلك تزامناً مع انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس). فتكون هذه المناسبة بالتالي هي الثالثة من نوعها التي تتزامن مرة أخرى مع انعقاد جلسة بشأن سري لانكا، مما يشكل بوضوح نمطاً من الأفعال المنطلقة من دوافع سياسية والمتضمنة مواد لا أساس لها، ومن شأن ذلك أن يؤدي بوضوح إلى تقويض عمل المجلس والنيل من مركز البلدان الأطراف فيه.

٥- وفي هذا السياق، فإن الواجب الأساسي لمجلس حقوق الإنسان هو التأكد من أن المنظمات غير الحكومية لا تحصل بأي شكل من الأشكال على ما يسهّل عليها القيام بأفعال لا مسوّغ لها وذات دوافع سياسية ضد دول أطراف في المجلس. ومن المناسب هنا استرعاء الانتباه إلى المبدأين المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان والمتمثلين في ضمان النزاهة والإنصاف، وهما مبدآن أنشئ المجلس على أساسهما ويحكمان أساليب عمله.

٦- إن توقيت هذا العرض ومكانه يظهران بوضوح أن الهدف هو التأثير على النقاش الذي سيجري في مجلس حقوق الإنسان بشأن سري لانكا. وبالتالي، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن على المجلس عدم تيسير عملية من شأنها أن تقوّض عملَه والتزامَ الدول الأطراف تجاهه، فتتركه عرضة للتسييس.

٧- وفي الوقت الذي تسعى فيه سري لانكا بهمة إلى تحقيق المصالحة عقب النزاعات التي دامت ثلاثة عقود بسبب الأعمال الإرهابية لنمور تاميل إيلام للتحرير، من المقلق ملاحظة الجهود المبذولة لتيسير تمرير برامج تشتمل على مواد لا أساس لها ومحرّفة وشيطانية من جانب كيانات في الخارج مرتبطة بعناصر من فلول النمور، فضلاً عن بعض المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا النهج لا يعطي

أعضاء المجلس ومراقبيه فكرة مشوّهة ومضطربة للغاية عن سري لانكا فحسب، وإنما يؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً على عملية المصالحة الشاملة الجارية في البلد. كما يَفيد هذا النهج في تقوية عناصر فلول النمور التي تبحث عن مأوى لها في الغرب وتستخدم القيمة الدعائية الناشئة عن عرض هذا الفيلم كوسيلة لتكثيف أنشطتها الرامية إلى جمع الأموال وحشد العناصر، مقوّضة بذلك عملية المصالحة في سري لانكا.

٨- إن عدم تصدي مجلس حقوق الإنسان لهذا الوضع سيُفهم على أنه تشجيع منه لهذه العملية، ويكون بذلك قد خالف المبادئ التي تحكم ميثاق الأمم المتحدة وعمل المجلس المنبثق عن الولاية المناطة به.

٩- وبالتالي، ترى حكومة سري لانكا أن الفيلم المذكور أعلاه وتوقيت عرضه هما جزء من حملة مشينة ومنسَّقة ومنظَّمة تقودها بصورة استراتيجية وتدفعها بشكل واضح اعتبارات سياسية ملازمة لها.

١٠- وفي ضوء الظروف المشار إليها أعلاه، تعترض حكومة سري لانكا بشدة على استخدام مبنى الأمم المتحدة لعرض الفيلم المذكور أعلاه. ولا بد من الإشارة إلى أن مسؤولية استخدام المباني والقيام بأنشطة داخلها تقع على عاتق السلطات التي ترعى هذه المباني. ومن الواضح أن أي شرح يعلل استخدام مكان سُلِّم إلى منظمة تسعى إلى الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة غير المسوّغ لها لا يجوز أن يعفي مؤسسة ما من مسؤوليتها عن تلك الأنشطة. ولا يمكن القبول بمثل هذا السلوك القائم على تقديم تسهيلات إدارية.

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وإصدارها بجميع اللغات الرسمية، واطلاع أمانة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عليها.

(*توقيع*) رافيناتا أرياسنها
السفيرة
الممثلة الدائمة